المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي
ISSN: 2716–7720 EISSN: 2716-8573
المجلد: (04) / العـدد: (02)، (2022)، ص 135- 150

دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق التطور الاقتصادي بالشرق الأوسط في ظل التنويع الاقتصادي - تجربة الإمارات العربية المتحدة -

The role of the digital economy in the economic development of the Middle East in the context of economic diversification -The experience of the United Arab Emirates-

بلال نصيرة *[1]، فريدة كافي [2]
[1] جامعة الوادي (الجزائر)، bilal-necira@univ-elouad.dz
[2] جامعة الشاذلي بن جديد بالطارف (الجزائر)، farida.doctora@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2022/06/13 تاريخ قبول النشر: 2022/07/03 تاريخ النشر: 2022/07/31

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التطرق لدور الاقتصاد الرقمي بدولة الإمارات العربية المتحدة من أجل تحقيق النمو والتطور الاقتصادي بالبلد، خاصة أن الإمارات تعتبر نموذجا ناجحا في تسيير وتطبيق الاقتصاد الرقمي بالشرق الأوسط والعالم، واقتصادها يعرف نموا كبيرا خاصة في السنوات الأخيرة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتمثل أهمها في أن الاقتصاد الرقمي بدولة الإمارات ساهم في تحقيق التطور الاقتصادي للدولة، من خلال الاعتماد على مجموعة من التقنيات والآليات التي عملت على تحقيق اقتصاد متنوع خارج المحروقات، يتركز أساسا على عدة قطاعات تتمثل في السياحة والتجارة الالكترونية، وكذلك جلب الاستثمارات الأجنبية، وبهذا تكون دولة الإمارات قطبا اقتصاديا عالميا بامتياز.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي؛ الاقتصاد الإماراتي؛ الاقتصاد الرقمي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

Abstract:

This study aimed to address the role of the digital economy in the United Arab Emirates in order to achieve economic growth and development in the country, especially that the UAE is considered a successful model in the conduct and application of the digital economy in the Middle East and the world, and its economy is experiencing great growth, especially in recent years,

The study concluded with a group of The most important results are that the digital economy in the UAE has contributed to achieving the economic development of the country, by relying on a set of technologies and mechanisms that have worked to achieve a diversified economy outside of hydrocarbons, mainly concentrated on several sectors represented in tourism and e-commerce, as well as attracting foreign investment. The UAE is a global economic pole par excellence.

Keywords: The digital economy; the UAE economy; the digital economy of the United Arab Emirates.

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة:

شهد العالم في السنوات الأخيرة ثورة اقتصادية من نوع خاص، تمثلت في التحول والانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الجديد المبني على الرقمنة، وتتسارع الدول المتقدمة في مواكبة هذا التحول، الذي يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، خاصة في ظل جائحة Covid 19 التي مست جميع بلدان العالم، وأثرت على سير النمو الاقتصادي، لذلك كان لزاما على الدول أن تلجأ إلى تطبيق الاقتصاد الرقمي بكل ما يحتويه من آليات وركائز، من أجل ضمان استقرار النمو الاقتصادي في الوقت الحالي.

وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا عالميا يقتدى به في تطبيق الرقمنة بهدف النهوض بالاقتصاد الإماراتي، حيث احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة مراتب جد متقدمة في استعمال الرقمنة من أجل النهوض باقتصاد بلدها، سواء بالشرق الأوسط أو على الصعيد العالمي.

ومن خلال ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية: **ترى كيف ساهم الاقتصاد الرقمي في تحقيق التطور الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة في ظل التنويع الاقتصادي؟** ومن خلال هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الاقتصاد الرقمي؟
- فيما تكمن الإستراتيجية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة؟
- ماهي المؤشرات الرقمية للاقتصاد الرقمي بدولة الإمارات العربية المتحدة؟
- ماهي أهم المنصات والتطبيقات الرقمية بدولة الإمارات العربية المتحدة؟

1.1. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في محاولتها الإجابة على الإشكالية المطروحة، وتسليط الضوء على الاقتصاد الرقمي الذي أصبح الواجهة الحقيقية من أجل تحقيق النمو والتطور الاقتصادي في ظل التنويع الاقتصادي، خاصة في ظل جائحة كورونا التي مست جميع بلدان العالم بدون استثناء، والإمارات العربية المتحدة نموذج ناجح وبامتياز ويقتدى به في تطبيق الاقتصاد الرقمي وتحقيق التطور الاقتصادي.

2.1. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- التطرق إلى مفهوم الاقتصاد الرقمي عبر جميع دول العالم.
- معرفة مؤشرات الاقتصاد الرقمي بدولة الإمارات العربية المتحدة.
- إبراز الدور الذي لعبه الاقتصاد الرقمي من أجل تحقيق التطور الاقتصادي بالإمارات العربية المتحدة.

3.1. منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أغراض الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوفي التحليلي، من خلال تقديم مختلف المفاهيم حول كلا من الاقتصاد الرقمي والاقتصاد بدولة الإمارات وربط العلاقة بينهما، وكذلك تم الاعتماد على المنهج التاريخي من خلال سرد معطيات ومؤشرات لسنوات ماضية.

2. الأدبيات النظرية للاقتصاد الرقمي

1.2. مفهوم الاقتصاد الرقمي:

إن الاقتصاد الرقمي هو التسمية المستخدمة للإشارة إلى الاقتصاد القائم على الانترنت أو اقتصاد الوب، وهو الاقتصاد الذي يتعامل مع الرقميات أو المعلومات الرقمية، الزبائن الرقميين والشركات الرقمية، التكنولوجيا الرقمية مثل تكنولوجيا الاتصالات عن بعد، والمنتجات الرقمية كقواعد ومستودعات بيانات، ولذلك المنتجات العادية المزودة بالمعالجة المصغرة وقدرات التشبيك، كما أن الاقتصاد الرقمي هو الاقتصاد المرتكز على القطاع الرابع، حيث أن القطاع الرابع يتكون من الأنشطة والعمليات القائمة على المعلومات، المعرفة، الفنون، والأخلاقيات ويشهد القطاع الرقمي في الاقتصاد الجديد تطور بسرعة غير معهودة، لهذا يبدو اليوم هو الأقوى في نماذج الأعمال، حجم الاستثمارات، الاستخدام المتزايد للقوى العاملة وألمع العقول والأفراد الرياديين.

ويعتبر الاقتصاد الرقمي هو الاقتصاد الذي أصبح يقود إلى قواعد وخصائص جيدة تتجاوز قواعد وخصائص الاقتصاد التقليدي بشكل عام والاقتصاد الصناعي بشكل خاص (نجم عبود، 2008، الصفحات 81-82)

2.2. خصائص الاقتصاد الرقمي:

إن الاقتصاد الرقمي يملك العديد من المزايا والخصائص، والتي على رأسها العمل على نشر مجتمع المعلومات والمعرفة وتشجيع بناء الحكومات الالكترونية والإدارة الالكترونية والبنوك الالكترونية، وتتمثل أهم خصائص الاقتصاد الرقمي كالآتي:

1.2.2. سهولة الوصول إلى مصادر المعلومات:

يعتمد نجاح ونمو الاقتصاد الرقمي على قدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الانترنت المختلفة، ويتطلب الاشتراك الفعال في تلك الشبكة وفي الاقتصاد الرقمي ضرورة توفير البنية التحتية في الاقتصاد، وانخفاض تكلفة ورسوم تلك الخدمات وتوفير الآلات والأجهزة والمعدات والمهارات والتعليم والتدريب وتوفر الموارد المالية واستخدام الأموال الالكترونية مثل بطاقات الائتمان.

2.2.2. المنافسة والهيكل السوقي في ظل الاقتصاد الرقمي:

تؤثر تكنولوجيا المعلومات على درجة المنافسة وأساليبها وتحسين المراكز التنافسية، ويختلف هيكل السوق وفق درجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الاقتصاد الرقمي وذلك على المستويين المحلي والدولي، ويجب أن تتكامل تكنولوجيا المعلومات مع منظومات وقطاعات الاقتصاد المختلفة وخاصة التصنيع والتدريب والتعليم والخدمات المالية والمصرفية والاستثمارية.

3.2.2. مستقبل الاقتصاد الكلي في ظل الاقتصاد الرقمي:

تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا أساسيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وفي الاستثمارات الرأسمالية والتجارة الالكترونية الداخلية والخارجية، وتؤثر الانترنت على أساليب أداء المعاملات التجارية وأساليب العمل.

4.2.2. الاقتصاد الرقمي يوفر المعلومات لاتخاذ القرار:

يمكن التحكم في المعلومات بالاستخدام الفعال للمعلومات وتوظيفها لخدمة القرارات والسياسات الاقتصادية، ويوفر الاقتصاد الرقمي المعلومات عن طريق تعلم كيفية تحديد اختيار المصادر المناسبة للمعلومات الأساسية والهامة أي أداء إدارة الصادر والوارد من المعلومات بطريقة أكثر كفاءة وتأثير.

5.2.2. المعلومات الإلكترونية:

وتشمل البريد الالكتروني والانترنت والموارد المسجلة على أشرطة الفيديو والمعلومات الموجودة على الأقراص الصلبة أو المرنة (سعودي وآخرون، 2019، صفحة 619).

3.2. آليات الاقتصاد الرقمي:

تأخذ المعلومات الاقتصادية أشكالا مختلفة في الاقتصاد الرقمي، فقد تكون في شكل كلمات أو أصوات أو أشكال توضيحية، كلها قد تكون رقمية أو غير رقمية، ويقصد بالمعلومات "الأنا لوج" Formation Analoguein تلك المعلومات الموجودة على أشرطة ممغنطة أو أفلام، والتي يمكن تخزينها في الحواسيب الالكترونية أو تحويلها، في حين أن الأنشطة أو الديسكات الممغنطة CD تأخذ أشكالا رقمية، حيث يمكن تحويلها بين الحواسيب الالكترونية.

يعتبر الاقتصاد الرقمي محصلة التفاعل بين اتجاهات تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وبين المنظومة الاقتصادية (الاقتصاد الكلي–الاقتصاد الجزئي واقتصاد القطاعات النوعية في الصناعة والزراعة والتجارة والبنوك والمال والصحة والتعليم والعلاقات الرقمية)، بجانب استخدام الكاميرات الالكترونية وأجهزة تصوير المستندات Scanner، حتى الوصول إلى الانترنت.

يساعد الاقتصاد الرقمي في معرفة أثر الاقتصاد على المجتمع وتشخيص المشكلات الاقتصادية من حيث الأسباب والنتائج والمساهمة في اقتراح الحلول الاقتصادية المثالية والعلمية، ويؤثر الاقتصاد الرقمي في فروع الاقتصاد المختلفة بالربط بين النماذج الاقتصادية + البرمجيات+ الانترنت، وذلك لتحقيق الأمثلية(عبد السلام السيد، 2019، الصفحات 15-16).

4.2. مؤشرات قياس الاقتصاد الرقمي:

في عام 1997 قدم تقرير الاقتصاد الرقمي الناشئ (The Emerging Digital Economy) الذي يصدر عن وزارة التجارة الأمريكية، نموذج لمجموعة المؤشرات يمكن توضيحها فيما يلي:

- شكل وحجم مكونات الاقتصاد الرقمي الرئيسية والتي لا تزال في مرحلة التطور، كالتجارة الالكترونية والصيرفة الالكترونية وغيرها، وبصفة عامة تطور أنظمة الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتعلقة به، وكثافة انتشارها في أماكن العمل
- ما تقوم به شركات الأعمال من استخدام للتكنولوجيا المتطورة وخصوصا في مجال التجارة الالكترونية.
- التغيرات التي تحصل في هيكل والوظائف المطلوبة في سوق العمل، والتي تضمن تغيرات في كيفية توزيع السلع والخدمات، إضافة إلى التغيرات في طبيعة المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية.
- تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقها اقتصاديا واجتماعيا، مثل التغير الحاصل في الإنتاج نتيجة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات.
- طبيعة الخصائص الديموغرافية للمجتمع في ظل وجود الاقتصاد الرقمي(خضير عباس و راشد علي، 2020، صفحة 169).

هناك أيضا مجموعة من الأطر والمنظمات العالمية التي ساهمت في تطوير الاقتصاد الرقمي ووضع مخططات لهذا التطور والنمو، منها البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي عمدت على وضع عناصر لقياس الاقتصاد المعرفي ونذكر:

- قياس المدخلات المعرفية: ونقصد بذلك البحث والتطوير، توظيف المهندسين، براءات الاختراع في مجتمع المعرفة.
- قياس رصيد تحقيق المعرفة: من خلال معدل العائد الخاص والاجتماعي للاستثمار في التعليم والتدريب.
- قياس مخرجات المعرفة: الصناعات ذات التقنيات العالية.
- قياس شبكات المعرفة: تجمع قدرات الإبداع والابتكار(ريم، 2018، صفحة 41).

3. مدخل لاقتصاد الإمارات العربية المتحدة.

1.3. واقع الاقتصاد الإماراتي:

شهد اقتصاد دولة الإمارات تحولات كبيرة منذ تأسيسها بقيام الاتحاد، فنقلت اقتصاد الدولة من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد حديث، نتيجة لنمو الإيرادات العامة للدولة، لتحقيق تقدما وتطورا واضحا في مسارها الاقتصادي إقليميا ودوليا، ولعبت دورا بارزا في قيادة وتوجيه عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، منتهجتا نظام اقتصاد السوق، والخصخصة، وسياسة الحرية الاقتصادية، بإتباع سياسة الباب المفتوح والمرونة العالية، متجهة بسياساتها الاقتصادية نحو تمكين ودعم تجارتها الداخلية والخارجية، وجذب الاستثمارات، وبناء الهياكل الاقتصادية اللازمة، فضلا عن تحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية (الصحة، التعليم) وخدمات أخرى مع التأكيد وبشكل مباشر على التنمية البشرية المستدامة لتحقيق تنمية شاملة وتأمين استدامتها.

يعد اقتصاد الإمارات العربية المتحدة اقتصادا تقليديا، واعتمد في تكوينه بشكل أساسي على التجارة وبناء السفن والملاحة وصيد السمك والزراعة وصناعة اللؤلؤ لتمويل ميزانية الدولة وتغطية احتياجاتها ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، حتى اكتشاف النفط وتسخيره لتنمية جميع الإمارات السبع، ولاسيما بعد ارتفاع أسعاره عام 1974 نتيجة توقف ضخ النفط للغرب، جراء أزمة حرب أكتوبر عام 1973، فوضعت أول خطوة خمسية للمدة (1975-1980)، واستخدمت عائداته لتمويل الموازنة العامة للدولة، واتبعت سياسة إنفاقية توسعية استثمارية، اهتمت بالصحة والتعليم وقيام مشاريع البنى التحتية وتحسينها لتوفير متطلبات الحياة الاجتماعية والاقتصادية لتطوير وتقدم العاصمة أبو ظبي والإمارات الأخرى والنهوض بواقعها وترقية مكانتها وهو جزء لا يتجزأ من تطور المجتمع ككل.

شهد أيضا اقتصاد الإمارات العربية المتحدة ازدهارا ملفتا للنظر ما جعلها صاحبة ثاني أقوى اقتصاد عربي بعد السعودية والأكثر تنافسية عالميا واستدامة، فتمكن من تجاوز عقبات عدة لقوة القطاع المصرفي والتنوع الاقتصادي للدولة، فبلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي (39210) مليون دولار وبمعدل سنوي 4.50% في عام 2016، بينما كان يبلغ (103312) مليون دولار عام 2001، حيث أن أدنى مساهمة كانت لقطاع الزراعة والصيد والغابات بنسبة 2% من إجمالي الناتج المحلي، وأيضا قطاع الكهرباء والغاز بنسبة 2% من إجمالي الناتج المحلي، وأعلى نسبة مساهمة لقطاع النفط 25% من إجمالي الناتج المحلي، ويليه قطاع التجارة والمطاعم والفنادق، وقد بلغت 20% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2001، بينما سجل قطاع الزراعة والصيد والغابات أدنى نسبة مساهمة بلغت 1% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وأعلى نسبة مساهمة لقطاع النفط 24% وقطاع التجارة والمطاعم 16% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015.

كما أن الإمارات العربية المتحدة تبنت وسائل عدة من أجل تطوير قدراتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتوسعها في الخصخصة والاهتمام بالقطاع الخاص، وإقامة 26 منظمة حرة و10 مناطق صناعية متخصصة ومناطق أخرى قيد الإنشاء، لزيادة العلاقات التكاملية بين قطاعاتها الاقتصادية، وتعميم التكنولوجيا المتقدمة لتعزيز الروابط الدولية وقدراتها الإدارية والفنية والمالية، الأمر الذي شجع على الرفاه والنشاط الاقتصادي مع ترسيخ مبادئ الاستدامة في الجوانب والمجالات كافة(حمد حسين و رضوان عبد القادر، 2017، الصفحات 165-166).

2.3. خصائص الاقتصاد الإماراتي:

شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة تطورات اقتصادية واجتماعية كبيرة جدا ومتسارعة منذ بدء عملية التنمية الاقتصادية فيها منتصف سبعينات القرن الماضي مما أدى ذلك إلى خلق مستويات نمو اقتصادي مرتفعة، ويمكن توضيح الخصائص العامة للاقتصاد الإماراتي كالآتي:

1.2.3. نظام الاقتصاد الحر:

تميز النظام الاقتصادي في الإمارات باعتماده على نظام السوق الحر، الذي تحدد فيه قوى العرض والطلب، المؤشرات الأساسية للاقتصاد والاستثمار في القطاعات الإنتاجية والخدمية والتجارتين الداخلية والخارجية، حيث تبنى الاقتصاد الإماراتي سياسة اقتصادية منفتحة على الخارج يكون فيها دور الريادة للقطاع الخاص ويقتصر الدور الحكومي على رسم السياسات الاقتصادية العامة.

2.2.3. العمالة الأجنبية الوافدة:

يتميز نظام هجرة القوى العاملة بالإمارات العربية المتحدة بالتنظيم العالي والدقيق، حيث تم تصميم ووضع السياسة الفعالة للتعامل مع الهجرة المؤقتة والدائمة، فعمل العمالة الوافدة يتركز في القطاع الخاص مما أنشأ مجاميع ذات مهارات ومستويات تعليمية مختلفة والتي استطاعت أن تحقق التنمية الاقتصادية دون الحاجة إلى الاندماج.

3.2.3. الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

سعت دولة الإمارات العربية المتحدة شأنها بقية دول مجلس التعاون الخليجي إلى تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI إلى اقتصادها بهدف تفعيل إستراتيجية تنويع مصادر الدخل من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية لخفض اعتمادها على العوائد النفطية لتمويل الموازنة العامة، عن طريق وضع مجموعة من التشريعات والقوانين المختلفة.

4.2.3. القطاع السياحي:

حقق القطاع السياحي تطورا كبيرا ومعدلات عالية جدا وغير مسبوقة، إذ تعتبر الإمارات من دول الشرق الأوسط الأسهل حصولا فيها على تأشيرات الدخول للزيارة وأداء الأعمال، فالتنوع السكاني فيها واسع وعريض وذو صفة صديقة وودودة ومازال يحتفظ بقيم الأصالة والكرم والضيافة (صباح، 2019، صفحة 25:09).

5.2.3. اقتصاد المعرفة:

اقترح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رؤية إستراتيجية ختامية لمجتمع المعرفة العربي، مدعومة بخمس ركائز كما يلي:

- ضمان الحريات الأساسية للرأي والكلام والتجمع من خلال الحكم الرشيد الذي يحدده القانون.
- نشر تعليم عالي الجودة للجميع.
- ترسيخ العلم وترسيخه، وبناء وتوسيع القدرة على البحث والتطوير في جميع الأنشطة المجتمعية.
- التحول السريع نحو الإنتاج القائم على المعرفة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية العربية.
- تطوير نموذج معرفي عربي أصيل وواسع الأفق ومستنير (Patrick, 2011, p. 07)

حيث أن دولة الإمارات العربية المتحدة عملت على تحقيق هذه الركائز، من اجل إنجاح وتطوير اقتصاد المعرفة بالدولة.

3.3. الإستراتيجية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة:

تعتبر وزارة الاقتصاد المسؤولة في الدولة عن وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالاقتصاد، وفيما يلي أهم عناصر إستراتيجية الاقتصاد الإماراتي:

1.3.3. الرؤية:

اقتصاد تنافسي عالمي ومتنوع وبقيادة كفاءات وطنية وتتميز بالمعرفة.

2.3.3. الرسالة:

تنمية الاقتصاد الوطني وتهيئة بيئة مشجعة لممارسة الأعمال الاقتصادية، بقيادة كفاءات وطنية وفقا لمعايير الإبداع والتميز العالمية واقتصاديات المعرفة.

3.3.3. القيم:

من أهم القيم التي يقوم عليها الاقتصاد الإماراتي نذكر ما يلي:

- الشفافية: تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية والوضوح في المعلومات والقرارات والسلوك وكافة آليات الاتصال والتواصل مع المتعاملين.

- احترام الحقوق: احترام حقوق الموظفين والمستهلكين، وكفاءة فئات المتعاملين وفقا للتشريعات الاقتصادية وأنظمة العمل المتبعة.
- التميز: تقديم خدمات تفوق توقعات المتعاملين وتنسجم مع أفضل الممارسات ومعايير التميز العالمية.
- المشاركة: الإدارة بالمشاركة ومراعاة آراء ومساهمات مختلف الفئات ذات العلاقة بما يضفي قيمة مضاعفة على نتائج العمل.
- الابتكار: تهيئة المناخ الايجابي لمعاونة الفئات المعنية على تحويل أفكارهم إلى نتائج تطبيقية متميزة تخدم رؤية وتنافسية الدولة.

4.3.3. الأهداف:

أهم الأهداف التي يتم وضعها ويخطط لتحقيقها في الاقتصاد الاماراتي ما يلي:

- تطوير السياسات والتشريعات الاقتصادية وفق أفضل المعايير الدولية لاقتصاد تنافسي معرفي.
- تطوير وتنويع الصناعات الوطنية.
- تنظيم وتطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة الأعمال الوطنية.
- زيادة جاذبة الدولة للاستثمارات.
- تمكين الممارسات التجارية السليمة، وحماية المستهلك وحقوق الملكية الفكرية.
- تعزيز تنافسية الدولة في الأسواق التجارية الخارجية وتطوير علاقاتها مع الدول بما يخدم مصالحها التجارية.
- ضمان تقديم كافة الخدمات الإدارية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية(سعود و فرحات، 2017، الصفحات 447-448).

4. الاقتصاد الرقمي بالإمارات العربية المتحدة ودوره في تحقيق التطور الاقتصادي.

1.4. مدخل للاقتصاد الرقمي بالإمارات العربية المتحدة:

تعتبر حكومة الإمارات الأولى عالميا في إطلاق إستراتيجية دبي للتعاملات الرقمية "بلوك تشين" في أكتوبر 2016، والتي تهدف إلى تطبيق جميع تعاملات حكومة الإمارات من خلال هذه الشبكة المستقبلية أو ما يسمى بإنترنت التعاملات بحلول عام 2020، بهدف توفير تجارب يومية أكثر أمنا وكفاءة وتأثير لجميع المقيمين والزوار في المدينة، في حين تنوي حكومة دبي إطلاق ما يقارب من 20 تطبيقا جديدا لتقنية "بلوك تشين" خلال العام الجاري في قطاعات حكومية مختلفة مثل، الصحة والتعليم والطاقة والطرق.

ويعتبر التحول الرقمي أولوية وطنية بالنسبة للإمارات، حيث يصنف تقرير حديث صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، دولة الإمارات ضمن أبرز 20 دولة حول العالم من حيث الأداء في تبني التقنيات المستقبلية

والابتكار، في حين تحتل الدولة اليوم المركز الثاني ضمن أكثر الحكومات استخداما للتقنيات المتقدمة في العالم وفقا لمؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي لجاهزيته الشيكات، من جانبه قال راج سابلوك رئيس شركة (مانيجانجن) إن التحول الرقمي في الإمارات هو الجسر الذي استطاعت الدولة من خلاله ربط قطاعات مختلفة مع تكنولوجيا المعلومات (بطاهر، 2020، صفحة 153).

حققت دولة الإمارات نسبة كبيرة من الحوكمة الذكية (التحول لخدمات ذكية)، حيث تم تحويل نحو 96.3 في المائة من الخدمات الحكومية الأكثر أهمية والبالغة 337 خدمة (الخدمات اليومية) إلى خدمات ذكية، ويعتبر قطاع الخدمات الحكومية في الإمارات الأكثر رقمنة في ظل تحول أكبر 41 جهة حكومية نحو الخدمات الذكية خلال 730 يوم من بدء تنفيذ المشروع.

تمثل التحدي الأكبر خلال السنتين الماضيتين في تغيير عقلية وثقافة إدارة الخدمات الحكومية، وهو ما ساعد على تحول عملية تقدم الخدمات الحكومية من الاعتماد على المكاتب وآلاف الموظفين، وإلى الاعتماد على أنظمة متقدمة، وعقول مبتكرة، وقد ارتفع معدل التحول الذكي في دولة الإمارات اليوم إلى 98.18 في المائة بخدمات الحكومة الاتحادية المتاحة على الانترنت، وأيضا وضعت الحكومة هدف تحويل الخدمات الحيوية إلى خدمات الكترونية بنسبة 100% عبر قناتين، هما المواقع الالكترونية وتطبيقات الهواتف الذكية، وتعتمد منهجية قياس الاقتصاد الرقمي بالإمارات العربية المتحدة على قياس ممكنات الحكومة الالكترونية الذكية والتي تتكون من 07 مؤشرات كما يلي:

- نسبة التحول الالكتروني الذكي للخدمات الحكومية الاتحادية.
- نسبة استخدام الخدمات الحكومية الالكترونية الذكية.
- مستوى سعادة المتعاملين عن الخدمات الالكترونية الذكية.
- نسبة التزام الخدمات الحكومية بمعايير جودة الخدمات الالكترونية الذكية.
- مستوى التوعية العامة عن الخدمات الالكترونية الذكية.
- نسبة التزام المواقع الالكترونية بمعايير جودة المواقع الالكترونية.
- مستوى تكامل الخدمات الالكترونية الذكية(فعلول و طلحة، 2020، صفحة 30)

والجدول التالي يوضح ما يلي:

جدول رقم 01: أهم المنصات والتطبيقات الرقمية بدولة الإمارات العربية المتحدة

الدولة	أهم المنصات والتطبيقات الرقمية
الإمارات العربية المتحدة	➢ منصة التحويل الفردي. ➢ بوابة التجارة الالكترونية. ➢ اللوحة الالكترونية للاستثمار الأجنبي المباشر. ➢ الخارطة التجارية. ➢ اللوحة الالكترونية للعلاقات التجارية.

المصدر: صندوق النقد العربي (2020).

2.4. الأبعاد الإستراتيجية للاقتصاد الرقمي بالإمارات العربية المتحدة:

في ظل التطورات العالمية يشهد العالم العربي تغييرات جذرية خاصة لبعض الدول ومنها الإمارات على مستوى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، إذ تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا مهما في بناء الأفق الجديد للكثير من الدول وعلى مختلف الأصعدة، وكان للابتكار دور كبير في التقدم التكنولوجي مما يساهم في دعم عملية التنمية نحو الأمام، لذلك تسعى الدول المتقدمة أو التي تعتمد التكنولوجيا إلى تطوير البنية الأساسية تقنيا، إذ يساهم تطور هذه البنى في تحقيق الاندماج الرقمي، بحيث يصبح النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات شاملا وعلى مستوى كبير من الانتشار وبكلف مناسبة، لذا فمن أجل معرفة مدى نمو وتطور هذه الدول تقنيا، يوجد عدة أبعاد يمكن من خلالها معرفة مدى تقدم هذه الدول أو تخلفها، (عبد الجبار الموسوي وآخرون، 2016، الصفحات 190-191)، وحتى تنجح الدول اقتصاديا في العالم الرقمي، يجب أن ترتكز على الأبعاد الإستراتيجية التالية:

أ-الحكومة الرقمية: لتلبية احتياجات الأفراد والمجتمع من خلال توفير وتحسين تقديم الخدمات العامة، بالإضافة إلى مضاعفة جهود الرقمنة لتحسين الكفاءة والشفافية داخل القطاع الحكومي.

ب-الأسس الرقمية: لتوفير الأسس اللازمة لنظام رقمي متين يشمل البنية التحتية، والسياسات واللوائح، والمهارات الرقمية، والتمويل، والحوكمة. وتعتبر هذه المجالات بالغة الأهمية في تطوير النظام الرقمي على المستوى الدولي، والإقليمي، والمحلي وكذلك على مستوى المؤسسات.

ج-الاستعداد الرقمي للمواطن: يجب أن يكون المواطن هو محور منظومة التحول الرقمي، وأن تعمل التكنولوجيات الرقمية على تحسين نوعية حياة المواطنين والمجتمع المدني، بما في ذلك الفئات المهمشة والأقليات.

د-الابتكار الرقمي: يجب التعامل مع الابتكار كمحفز للرقمنة، حيث تؤدي التكنولوجيات الرقمية الجديدة مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والحوسبة السحابية إلى ثورة في المفاهيم وإلى خلق مصادر جديدة للقيمة المضافة للعديد من الصناعات.

ه- الأعمال الرقمية: قطاع الأعمال سيكون المستفيد الأكبر من عمليات التحول الرقمي، وسيزيد ذلك من القيمة المقدمة للمستهلك، ويحسن من كفاءة التكلفة، ويؤسس قاعدة أكبر من المتعاملين من خلال إتاحة فرص الدخول لأسواق جديدة.

هذه الأبعاد الإستراتيجية الخمسة هي الأسس الرئيسية المكونة للاقتصاد الرقمي، ويجب النظر إليها بمثابة الدعائم التي يجب أن تقوم عليها المنظومات الحكومية لتحقيق مستهدفات التنمية المستدامة والشاملة، وتطوير قدرات الاستجابة لاحتياجات ومطالب المواطنين، والاهتمام والتفاعل المستمر معهم ومع ما يهمهم، من أجل تعزيز مسيرة التحول والمستقبل الرقمي في الإمارات العربية المتحدة. (الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، 2022)

3.4. الأثر الاقتصادي للاقتصاد الرقمي بالإمارات:

يتسارع الاقتصاد الرقمي في الانتشار بشكل كبير في الإمارات ليرسخ صدارة الدول العربية في التجارة الإلكترونية، حيث يساهم الاقتصاد الرقمي ب 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى أن 40% من سكان الإمارات يستخدمون الخدمات الرقمية الحكومية أكثر من مرة في الأسبوع، كما أن الاقتصاد الرقمي في الإمارات ينمو أضعاف نمو قطاعات الاقتصاد التقليدي، ويعود هذا إلى الاستثمار الموجه نحو تحديث وتطوير البنية التحتية الخاصة بالاقتصاد الرقمي.

1.3.4. الناتج المحلي الإجمالي: ولفهم العلاقة بين التأثير الرقمي والاقتصادي، أكدت دراسة قامت بها شركة Mc Kinsey، حول العلاقة بين المؤشر الرقمي والناتج المحلي الإجمالي، ونتائج التحليل أكدت وجود علاقة قوية بين الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الدولة ونقاطه في المؤشر الرقمي لشركة مكنسي، وتشير النتائج إلى أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والرقمنة هي حلقة إيجابية: فكلما سمح الناتج المحلي الإجمالي الأعلى للبلدان بإنفاق المزيد على التحول الرقمي، كلما زاد من أداء البلد في المؤشر الرقمي.

2.3.4. خلق فرص العمل: تعد الإمارات من بين أكثر الدول تطورا في مجال التكنولوجيا وتبني التقنيات الحديثة، وفي إطار الجهود المبذولة لدعم التحول الرقمي تم تأسيس مدينة "دبي الذكية" والتي تعتبر العمود الفقري الرقمي لمشروع المدينة الذكية، وتعمل هذه المنصة المتطورة على توحيد البنية التحتية الرقمية للمدينة، وتوفير الخدمات والتطبيقات الذكية لجميع سكان وزوار المدينة، كما أن الاستثمار في مثل هذه المبادرات يلعب دورا حيويا في خلق فرص عمل جديدة في المستقبل(تنيو و دهان، 2009، الصفحات 379-380).

4.4. الاقتصاد الرقمي في الإمارات العربية المتحدة يعزز النمو الاقتصادي لتحقيق التنويع الاقتصادي

يشكل الاقتصاد الرقمي محوراً رئيسياً ضمن الخطط الإستراتيجية للاقتصاد الوطني ليدشن مرحلة جديدة في ريادة واستدامة نمو الاقتصاد الإماراتي القائم على المعرفة والابتكار والتطبيقات التكنولوجية المستقبلية، والتي

تدمج التقنيات المادية والرقمية والحيوية، بما يعزز تنافسية الإمارات ومكانتها الرائدة كمركز للاقتصاد الرقمي الأكثر ازدهاراً في المنطقة و العالم.

وقال المهندس ماجد سلطان المسمار مدير عام هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية، إن اعتماد استراتيجية وطنية للاقتصاد الرقمي في دولة الإمارات يمثل محطة مهمة في مسيرة الريادة الرقمية التي أصبحت رديفاً لاسم الدولة مشيرا إلى أنه بهذه الإستراتيجية تكتمل صورة الحياة الرقمية بأبعادها الحكومية والمجتمعية والاقتصادية.

وأضاف أن التنويع الاقتصادي يتجسد في أكثر من مناسبة حيث سيساهم الاقتصاد الرقمي بنحو 20 % من الاقتصاد غير النفطي لدولة الإمارات خلال السنوات القادمة.

وأشار إلى أن هذه الإستراتيجية تتجلى فيها معاني التنمية المستدامة التي تتناغم مع أهداف الأمم المتحدة الإنمائية والتي أصبحت دولة الإمارات نموذجاً ملهماً في تطبيقاتها على أرض الواقع.

وقال إن ما يميز إستراتيجية الإمارات للاقتصاد الرقمي هو أنها تأتي في بيئة مواتية حيث تمتاز الإمارات بتطبيق أسلوب الحياة الرقمي على نطاق واسع وتصل نسبة استخدام الإنترنت إلى 100 % لتضع دولة الإمارات في المركز الأول عالمياً. ولفت إلى أن الإمارات حافظت على ريادتها على المستوى الإقليمي وحققت المركز الثامن عالمياً في الخدمات الرقمية بحسب دراسات الأمم المتحدة.

وتنفذ الدولة خططا طموحة لتعزيز الاقتصاد الرقمي من خلال تبني إستراتيجية الإمارات للثورة الصناعية الرابعة كون أحد أهدافها هو تعزيز الأمن الرقمي الذي يتحقق بتبني سياسات الاقتصاد الرقمي وتقنيات المعاملات الرقمية "البلوك تشين" في الخدمات والمعاملات المالية.

واعتمد مجلس الوزراء مؤخراً الإستراتيجية الوطنية للاقتصاد الرقمي حيث تسعى الإستراتيجية إلى مضاعفة نسبة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي من 9.7% إلى 19.4 % خلال العشر سنوات القادمة.

وتضم الإستراتيجية أكثر من 30 مبادرة ومشروعاً وبرنامجاً تؤثر في 6 قطاعات أساسية و5 مجالات نمو جديدة وسوف يتم من خلالها توحيد تعريف الاقتصاد الرقمي على مستوى الدولة ووضع آلية موحدة لقياسه وتحديد وقياس المؤشرات بشكل دوري كما سيتم من خلال الإستراتيجية تحديد الأولويات الإستراتيجية للاقتصاد الرقمي في الدولة بهدف أن تعمل جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى على تعزيز ودعم أولويات الاقتصاد الرقمي.

ويدعم إنشاء مجلس الإمارات للاقتصاد الرقمي، توجهات الدولة لمضاعفة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات في العام 2031 كما ويعزز تنفيذ مبادرات إستراتيجية الاقتصاد الرقمي

على كافة القطاعات الاقتصادية، حيث تبلغ مساهمة الاقتصاد الرقمي في القطاعات الاقتصادية للناتج المحلي الإجمالي للدولة 9.7% وفي الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي 11.7% وتعد الدولة ضمن أفضل 25% من الدول على مستوى أهم المؤشرات العالمية الرقمية.

ونجحت الإمارات بتأسيس اقتصاد رقمي شجع على الابتكار وتميز بإمكانات هائلة ليحقق معدلات نمو قياسية غير مسبوقة في كثير من القطاعات الاقتصادية غير النفطية. وأسس التحول الرقمي في جميع القطاعات ومن بينها الخدمات الحكومية خلال العقد الماضي قاعدة صلبة للاقتصاد الرقمي.

وبفضل الاستثمار في تعزيز البنية التحتية الرقمية كانت الإمارات في مقدمة دول العالم التي وفرت خدمات الجيل الخامس وفي الوقت الحالي توفر دولة الإمارات واحدة من أفضل شبكات الاتصالات في العالم.

ويعتبر الاتصال فائق السرعة العمود الفقري للاقتصاد الرقمي بما يعني استمرار الزيادة في الاتصال بين الناس والمؤسسات والآلات عبر الإنترنت والهواتف المحمولة وإنترنت الأشياء.

ويعد الأمن السيبراني أولوية في قائمة التحديات المتنامية التي يجب التعامل معها بتكاتف الجميع حيث وضعت الإمارات الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني التي تهدف إلى توفير بنية تحتية متماسكة وآمنة للأمن الإلكتروني لتمكين المواطنين من تحقيق طموحاتهم وتوفير فرص الازدهار للشركات. (اليوم، 2022)

5. الخاتمة:

تمكنت دولة الإمارات بفضل الاقتصاد الرقمي أن تحقق التنمية الاقتصادية وتحسن من مستوى التعليم والصحة والإبداع والابتكار، فقد احتلت مراتب متقدمة في الشرق الأوسط والعالم بأفضل المدن تطورا، وتعد دولة الإمارات نموذج يقتدى به من أجل مسايرة الاقتصاد الرقمي والنهوض بالتنمية الاقتصادية عبر العالم.

6. النتائج:

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- يعتبر الاقتصاد الرقمي هو الاقتصاد القائم على الانترنت ويتعامل مع التكنولوجيا الرقمية مثل تكنولوجيا الاتصالات عن بعد.
- تكمن الإستراتيجية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة في الرؤية، والتي من خلالها يكون الاقتصاد الإماراتي يتميز بالتنافسية العالمية، كذلك الرسالة ويقصد بها تنمية الاقتصاد الوطني الإماراتي وتهيئة بيئة مشجعة لممارسة الأعمال، بالإضافة إلى القيم مثل الشفافية والابتكار واحترام القانون والتميز والمشاركة، وأيضا الأهداف ومن بين الأهداف تطوير السياسات والتشريعات الاقتصادية وفق أفضل المعايير الدولية لاقتصاد تنافسي معرفي وكذلك زيادة جذب الاستثمار.

- تعتبر أهم المؤشرات الرقمية للاقتصاد الرقمي بدولة الإمارات في الانترنت والهاتف النقال والتجارة الالكترونية، وكذلك براءات الاختراع ومقالات المجلات العلمية والتقنية.
- تكمن أهم المنصات والتطبيقات الرقمية بدولة الإمارات في عدة منصات أهمها: منصة التحويل الفردي وبوابة التجارة الالكترونية، كذلك اللوحة الالكترونية للاستثمار الأجنبي المباشر واللوحة الالكترونية للعلاقات التجارية.
- ساهم الاقتصاد الرقمي في تحقيق التطور الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة من خلال مجموعة من التقنيات والآليات، حيث عملت هذه التقنيات المتطورة على تحقيق اقتصاد إماراتي متنوع خارج المحروقات، واعتمدت على عدة قطاعات اقتصادية من بينها السياحة والتجارة الالكترونية وكذلك جلب الاستثمارات الأجنبية، مما جعل دولة الإمارات دولة قوية اقتصاديا، وتحقق نمو اقتصادي سريع خاصة في السنوات الأخيرة سواء في الشرق الأوسط بصفة خاصة أو بالعالم بصفة عامة.

7. الاقتراحات:

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها نقترح ما يلي:

- تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالدول النامية، وإعطائه أهمية بالغة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي.
- تشجيع جلب الاستثمارات الأجنبية عبر تقنيات الرقمنة بين مختلف دول العالم، من خلال توفير مناخ استثماري مجشع في مجال التكنولوجيا الحديثة المتعلقة بالإعلام والاتصال.
- العمل على تشجيع المجتمع باستخدام العمليات الالكترونية، وتوضيح الأثر الايجابي لهذه التقنية وما توفره من وقت وأقل تكلفة، وهذا من خلال حملات توعية بين أطراف المجتمع.
- الاعتماد على الرقمنة بالقطاع السياحي، من خلال حملات الكترونية تهدف إلى التطرق لتحديد الخصائص البيئية والأماكن الإستراتيجية السياحية للدولة.
- يجب على الدول الاستفادة من التجربة الإماراتية في مساهمة الاقتصاد الرقمي في تحقيق الازدهار والتطور
- الاقتصادي، والوقوف عند النقاط المهمة بهذه التجربة من أجل تحقيق الازدهار والرقي خاصة بالدول العربية.

8. قائمة المراجع:

1.8. باللغة العربية:

1. أسامة عبد السلام السيد. (2019). *الاقتصاد الرقمي*. الاردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.

2. أمجد صباح. (2019). استراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة الامارات العربية المتحدة. العراق، جامعة البصرة، قسم الاقتصاد: كلية الادارة والاقتصاد.

3. الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي. (2022). *مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022* (الإصدار الطبعة 1). الامارات العربية المتحدة: مكتب تنظيم الاعلام وزارة الثقافة والشباب.

4. بختة بطاهر. (2020). توجهات الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية في ظل رغبتها في تطبيقه-فلسطين، الامارات، السعودية، الجزائر-. *مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، العدد 02* ، الصفحات 158-144.

5. بلال ريم. (2018). الكفاءات في ظل الاقتصاد الرقمي-دراسة استكشافية-. *مجلة الموافق للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 01*، الصفحات 66-27.

6. بلقاسم سعودي وآخرون. (2019). دور تكنولوجيا الاعلام والاتصال كآلية لتفعيل الاقتصاد الرقمي في الجزائر. *مجلة المثقال للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد خاص (مؤتمر جامعة البلقاء التطبيقية)*، الصفحات 634-615.

7. سفيان فعلول، و الوليد طلحة. (2020). *الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات*. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

8. صفاء عبد الجبار الموسوي وآخرون. (2016). تحليل أثر متغيرات الإقتصاد الرقمي وقياسه على اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة للمدة من 2013-1999. *مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 18*، الصفحات 203-183.

9. عبد الرزاق حمد حسين، و حنين رضوان عبد القادر. (2017). واقع الاقتصاد الاماراتي في ظل التنمية المستدامة-دراسة تحليلية 2001،2016. *مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 39*، الصفحات 181-156.

10. كترة تنيو، و محمد دهان. (2009). دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق جودة الحياة: دراسة مقارنة بين الجزائر والامارات. *مجلة الاستراتيجية والتنمية*، الصفحات 385-364.

11. محسن خضير عباس، و مصطفى راشد علي. (2020). تحليل أثر الاقتصاد الرقمي على التنمية في بيئة الدول العربية: دول مختارة. *مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 03*، الصفحات 181-163.

12. نجم نجم عبود. (2008). *الادارة والمعرفة الالكترونية(الاستراتيجية، الوظائف، والمجالات)*. الاردن: جامعة الزيتونة.

13. وسيلة سعود، و عباس فرحات. (2017). تجربة الامارات العربية المتحدة في الانتقال الى الاقتصاد المتنوع. *مجلة جديد الاقتصاد، العدد 12*، الصفحات 440-456.

14. الامارات اليوم. (13 أفريل، 2022). تاريخ الاسترداد 13 07، 2022، من .https://www.emaratalyoum.com/business/local/2022-04-13-1.1621174

2.8. باللغة الأجنبية:

15. Patrick, D. (2011). *What Mokes the UAE: a Knowledge society?* . UAE: Highes colleges of Technology.